خريطة: توضح توزيع التجمعات التي جرى ترحيلها قسريا في العام 2023

2024-01-10

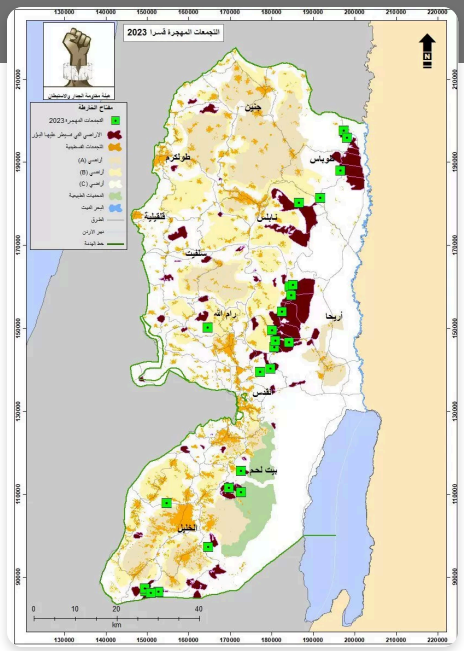

إرهاب المستعمرين والترحيل القسري

نوثق في هذا الجزء من الموقع عمليات الترحيل القسري التي سببتها إجراءات فرض البيئة القهرية الطاردة التي أمعنت دولة الاحتلال من خلال إجراءاتها المباشرة ومن خلال إرهاب مليشيات المستعمرين بفرضها على المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق.

رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومنذ مطلع العام 2023، وتصاعدت تحديداً بعيد السابع من اكتوبر أي بعيد بدء العدوان على شعبنا تصاعد اعتداءات وتهديدات المستعمرين المسلحين، في استغلال فاضح للحرب المستعرة على قطاع غزة، وفي استغلال للتركيز الإعلامي على القطاع وغيابها إلى حد ما عن الضفة الغربية والقدس، والأهم استغلال قوانين الطوارئ والحرب التي فرضتها دولة الاحتلال والتي تحمي مجرمي المستعمرين من المسائلة والعقاب، وتحديداً في مسألة التهجير القسري وفرض البيئة القسرية الطاردة.

وبالرغم من أن كافة القوانين والتشريعات الدولية تحرم وتجرم التهجير كما جاء في مواد إتفاقية جنيف الرابعة عام المادة رقم (49)1949 والتي جاء بها: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزاء من سكانها المدنين الى الأراضي المحتلة " وكذلك المادة رقم (53) "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو الدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الإجتماعية أو التعاونية إلا اذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير " والمادة (147) "تدمير أو إغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة و تعسفية " إتفاقية جنيف الرابعة بشان حماية المدنيين في وقت الحرب ،1949)

تؤكد السوابق القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى ان التهجير القسري لا يقتصر على التهجير الجسدي المباشر بل يشمل الأفعال والتهديد باستخدام القوة و الإكراه، وخلق بيئة طاردة مثل الاعتقال والعنف والهدم وغيرها من الإجراءات التي تدفع المواطن قسرياً للرحيل عن مكان إقامته أو النزوح عنه.[1].

وإذ تركز سلطات الاحتلال في عملية التهجير القسري للتجمعات البدوية الفلسطينية على ثلاثة مناطق اساسية وهي منطقة الأغوار الفلسطينية ومنطقة شرق رام الله وجنوب الخليل كم يظهر في بيانات تموضعات التجمعات التي جرى ترحيلها.

في الفترة المرصودة في هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى تهجير 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 266 عائلة تشمل 1517 فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى.